

مؤشر مدراء المشتريات®
معلومات حساسة عن السوق
يحظر النشر حتى 08:15 ص (بتوقيت دبي) 8 أغسطس 2019

مؤشر IHS Markit لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي

تباطؤ نمو القطاع الخاص بدبي في شهر يوليو

النتائج الأساسية:

- أضعف زيادة في النشاط التجاري في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في خمسة أشهر
- الشركات تواصل تخفيض أسعار السلع والخدمات
- استقرار أعداد القوى العاملة بشكل عام

تاريخ جمع البيانات 12-25 يوليو

ويأتي هذا التباطؤ العام في شهر يوليو ليعكس بشكل رئيسي الوضع في قطاعي السفر والسياحة والإنشاءات، فقد شهد قطاع السفر والسياحة انخفاضاً في قراءة مؤشره الرئيسي حيث سجل 53.9 نقطة، وهي أدنى قراءة في سبعة أشهر، في حين انخفض مؤشر قطاع الإنشاءات إلى 53.8 نقطة. أما القطاع الرئيسي الثالث الذي تشمله الدراسة، قطاع الجملة والتجزئة، فقد حقق نموًا ملحوظًا وسجل 58.7 نقطة، إلا أن هذه هي أدنى قراءة منذ شهر فبراير.

ترجع معدل نمو النشاط التجاري الإجمالي بالقطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي خلال شهر يوليو ووصل إلى أدنى مستوياته منذ شهر فبراير، ومع ذلك، فقد ظل معدل التراجع حادًا في المجمل وأعلى من متوسط السلسلة على المدى الطويل منذ عام 2010. وتباطأت معدلات التوسع بحدّة في قطاعي السفر والسياحة والإنشاءات، في حين استمر النمو الملحوظ في قطاع الجملة والتجزئة.

استمر ركود ظروف سوق العمل في القطاع الخاص غير المنتج للنفط بدبي في شهر يوليو، ولم يشهد مستوى التوظيف زيادة تُذكر منذ شهر يونيو، ليستمر بذلك الاتجاه الذي يشهده عام 2019 حتى الآن. وعض تخفيض أعداد القوى العاملة في قطاعي السفر والسياحة والإنشاءات عن زيادة عدد الوظائف بقطاع الجملة والتجزئة.

ترجع معدل زيادة الأعمال الجديدة في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي خلال شهر يوليو بعد الذروة التي سجلها في شهر مايو، وسجل قراءة أكبر بشكل طفيف من المستوى السائد على المدى الطويل منذ بدء السلسلة في 2010.

وظلت توقعات النشاط التجاري للـ 12 شهرًا المقبلة مرتفعة في بداية النصف الثاني من العام 2019. وكان المؤشر المعني هو ثالث أعلى مؤشر مسجل. وقد وصلت توقعات المبيعات في قطاع الجملة والتجزئة إلى ذروة جديدة.

هبط متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج لدى شركات القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي للمرة الأولى في 16 شهرًا خلال شهر يوليو، ولكن بشكل هامشي، وهذه هي المرة الرابعة فقط في أكثر من تسع سنوات التي تشهد تراجعًا في أسعار مستلزمات الإنتاج. في الوقت ذاته هبط متوسط أسعار السلع النهائية والخدمات للشهر الخامس عشر على التوالي خلال يوليو وبمعدل أسرع مما كان في شهر يونيو.

يتضمن هذا البيان أحدث إصدار للبيانات المأخوذة من دراسة شهرية لأوضاع الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي. وتقدم هذه الدراسة التي تقدمها شركة IHS Markit مؤشراً مبكراً لأوضاع التشغيل في دبي. مؤشر IHS Markit لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي هو مؤشر مشتق من مؤشرات انتشار فردية تقيس التغيرات في الإنتاج والطلبات الجديدة والتوظيف ومواعيد تسليم الموردين ومخزون السلع المشتراة. وتشمل الدراسة اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، مع بيانات قطاعية إضافية منشورة بخصوص قطاعات السياحة والسفر، والجملة والتجزئة، والإنشاءات.

استمر توسع النشاط التجاري في القطاع الخاص غير المنتج للنفط بدبي خلال شهر يوليو، إلا أن معدل النمو تباطأ منذ شهر يونيو إلى أضعف مستوياته منذ شهر فبراير. في الوقت ذاته لم يتغير معدل التوظيف كثيرًا خلال الفترة الأخيرة، لتستمر بذلك سلسلة ركود سوق العمل منذ بداية العام حتى الآن. واصلت الشركات أيضًا تخفيض أسعار السلع والخدمات التي تقدمها، في حين تراجعت أسعار مستلزمات الإنتاج للمرة الأولى في أكثر من عام.

سجل مؤشر IHS Markit لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي - وهو مؤشر مركب معدل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - انخفاضًا من 58.4 نقطة في شهر يونيو إلى 55.2 نقطة في شهر يوليو، وهو أدنى مستوى له منذ شهر ديسمبر 2018. وأشارت القراءة الأخيرة إلى تحسن إجمالي قوي في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في دبي، وكانت متسقة بشكل كبير مع المستوى طويل المدى وهو 55.3 نقطة. وكان التراجع الشهري المتتالي في القراءة الرئيسية، 3.2 نقطة، هي الأكبر منذ شهر نوفمبر 2014.

تعليق

صرّح تريفور بالشين، مدير الاقتصاد بمجموعة IHS Markit ومؤلف التقرير، قائلاً:

"شهدت بداية النصف الثاني من 2019 ارتدادًا للاقتصاد غير المنتج للنفط في دبي، حيث سجل مؤشر مراقبة حركة الاقتصاد الرئيسي في شهر يوليو أقل معدلات التوسع منذ بداية العام، وذلك بعد أقوى فترة نمو في أكثر من أربع سنوات شهدها الربع الثاني من العام. وكانت القراءة الأخيرة (55.2 نقطة) متنسقة بشكل كبير مع المتوسط طويل المدى. بالإضافة إلى ذلك، كان الانخفاض الشهري المتتالي في قراءة المؤشر الرئيسي من 58.4 نقطة في شهر يونيو هو ثاني أكبر انخفاض مسجل منذ بدء السلسلة في 2010.

"وجاء التباطؤ في الظروف التجارية العامة ليعكس زيادات أضعف بكثير في الإنتاج والأعمال الجديدة، في حين ظل إسهام التوظيف محايدًا.

"وقد شهدت الضغوط التضخمية تراجعًا، حيث هبطت أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار المنتجات بشكل متزامن في شهر يوليو للمرة الأولى منذ شهر مارس 2018."

- انتهى -

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:

تريفور بالشين، مدير الاقتصاد

هاتف: +44-149-146-1065

بريد إلكتروني trevor.balchin@ihsmarkit.com

جوانا فيكرز، اتصالات الشركات

هاتف: +44 207 260 2234

بريد إلكتروني joanna.vickers@ihsmarkit.com

ملاحظات للمحررين

يعتمد مؤشر IHS Markit لمراقبة حركة الاقتصاد بدبي™، والذي تنتجه شركة ماركيت، على البيانات التي يتم الحصول عليها عبر الإجابات على الاستبيانات التي يتم إرسالها إلى كبار المدراء التنفيذيين في ما يقرب من حوالي 600 شركة قطاع خاص، والتي تم اختيارها بعناية بالغة لتقدم تمثيلاً دقيقاً لهيكل دبي الاقتصادي، وتشمل قطاعات الصناعات والخدمات والتشييد والبناء والتجزئة. اللجنة متطابقة مع مجموعة التصنيف الصناعي القياسي (SIC)، بناء على إسهام الصناعة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) وتعكس إجابات الاستبيان حجم التغيير، إن وجد، في الشهر الحالي مقارنة بالشهر الماضي بناء على البيانات التي يتم جمعها في منتصف الشهر.

يعرض 'تقرير المؤشر الاقتصادي' لكل مؤشر من المؤشرات مؤشر "الانتشار". وهذا المؤشر عبارة عن مجموع الردود الإيجابية، إضافة إلى نصف الإجابات تشير إلى "نفس القيمة". تعتبر مؤشرات الانتشار ذات خصائص مؤشرات رئيسية، وهي ملخص قياس مناسب يوضح الاتجاه السائد للتغيير. تشير قراءة المؤشر الأعلى من 50 نقطة إلى زيادة شاملة في المتغير، والأدنى من 50 نقطة إلى انخفاض.

لا تقوم مجموعة IHS Markit بتعديل البيانات التي تستند عليها الدراسة بعد نشرها لأول مرة، ولكن قد يتم تعديل عوامل التعديل الدورية من أن آخر بحسب الحاجة وهذا ما يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة دورياً.

نبذة عن مجموعة IHS Markit (www.ihsmarkit.com)

تعد مجموعة IHS Markit (بورصة نيويورك: INFO) مؤسسة رائدة في المعلومات والحساسية والتحليلات وصياغة حلول للصناعات والأسواق الأساسية التي تقود الاقتصادات العالمية. وتقدم الشركة للعملاء معلومات الجيل المقبل وتحليلاتها وحلولها فيما يخص الأعمال التجارية والتمويل والحكومة، ومساعدتهم على تحسين كفاءتهم التشغيلية وتوفير رؤى متعمقة تقود إلى قرارات مدروسة وثقة. تمتلك مجموعة IHS Markit أكثر من 50 ألف عميل من لشركات والحكومات، وتضم هذه القائمة 80 بالمائة من أكبر 500 شركة مدرجة على قائمة فورتشن جلوبال والمؤسسات المالية الرائدة عالمياً.

IHS Markit هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd و/أو الشركات التابعة لها. جميع أسماء الشركة والمنتجات الأخرى قد تكون علامات تجارية لمالكها المعنيين. © IHS Markit Ltd 2019. جميع الحقوق محفوظة.

تؤول حقوق الملكية الفكرية لمؤشر مراقبة حركة الاقتصاد بدبي إلى مجموعة IHS Markit أو يؤول ترخيصها إلى المجموعة. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة IHS Markit. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل مجموعة IHS Markit أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مديري المشتريات PMI™ و IHS Markit Ltd هي علامة تجارية مسجلة لشركة IHS Markit Ltd. و / أو الشركات التابعة لها.

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة IHS Markit، فيرجى مراسلة joanna.vickers@ihsmarkit.com لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.